IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2025) 15 (2): 101-108

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Bader Muthana F. . The Effect of Applying Fuzzy Logic on Improving Budget Estimates Based on Time-Driven Activities - Case Study. *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2025) 15 (2):101-108.

The importance of foreign trade in Iraq's economic development for the period 2010-2022

Abdul Kareem Mahmood Al- Khafaji [1]

[1] *Al-kitab University, Kirkuk, Iraq*

drabdulkarem3@gmail.com [1]

Abstract: The research dealt with the development of foreign trade in Iraq and its importance for the period 2010-2022 without examining the details of its structure and components of both exports and imports. Foreign trade has become of great importance in the economy of any country because exports constitute one of the elements of aggregate demand and are considered one of the factors affecting growth and use, as well as imports, which constitute the external side of aggregate supply in the economy. Thus, the importance of foreign trade in its two aspects in achieving economic balance and addressing the economic problem, if any, becomes clear.

Exports have achieved significant growth in Iraq during the research period and their percentage of GDP was very high despite their fluctuations, which reflects their importance in economic growth and employment.

As for imports, they were changing in a volatile manner and achieved less growth than exports, as well as their percentage of the gross domestic product, which reflects the need to study the subject more deeply in independent research in the future to set appropriate policies to develop them and make them effective in influencing economic growth, as they are an important source of investment goods necessary for investment.

The GDP achieved good growth, but it was less than exports and net exports.

The research was limited to studying and explaining the development of exports and imports without examining other details related to the terms of trade, structure, and components of each, in order to study them in depth and know their positives and negatives and the obstacles that limit their effectiveness, such as customs tariffs or other restrictive policies, which requires studying these topics in detail in the future.

Keywords: Exports, Imports, GDP, Net Exports, Economic Growth, Foreign Trade.

أهمية التجارة الخارجية في التنمية الأقتصادية في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٢

ا.م.د. عبد الكريم محمود الخفاجي [١]

[١] *جامعة الكتاب، كركوك، العراق*

المستخلص: تناول البحث تطور التجارة االخارجية في العراق واهميتها للمدة ٢٠١٠ -٢٠٢٢ دون البحث في تفاصيل بنيتها ومكونات كل من الصادرات والإستيرادات . وقد أصبحت التجارة الخارجية ذات أهمية كبيرة في

إقتصاد أي دولة وذلك لأن الصادرات تشكل احد عناصر الطلب الكلي وتعد من العوامل المؤثرة على النمو والإستخدام وكذلك الإستيرادات التي تشكل الجانب الخارجي للعرض الكلي في الاقتصاد وبذلك يتضح أهمية التجارة الخارجية بجانبيها في تحقيق التوازن الاقتصادي ومعالجة المشكلة الاقتصادية ان وجدت .
لقد حققت الصادرات نموا كبيرا في العراق خلال مدة البحث وكانت نسبتها من الناتج المحلي الأجمالي مرتفعة جدا على الرغم من تقلباتها مما يعكس أهميتها في النمو الاقتصادي والإستخدام .
أما الإستيرادات فكانت تتغير بصورة متقلبة وحققت نموا اقل من نمو الصادرات وكذلك نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي مما يعكس الحاجة الى دراسة الموضوع بشكل اعمق في بحوث مستقلة بالمستقبل لوضع السياسات الملائمة لتطويرها وجعلها فعالة في التاثير على النمو الاقتصادي كونها مصدرا مهما للسلع الإستثمارية الضرورية للأستثمار .
وحقق الناتج المحلي الإجمالي نموا جيدا لكنه اقل مما حققته الصادرات وكذلك صافي الصادرات .
ان البحث اقتصر على دراسة وتوضيح تطور الصادرات والإستيرادات دون البحث في تفاصيل أخرى تخص إتجاهات التجارة وشروطها وبنيتها ومكونات كل منها للتعمق بدراستها ومعرفة ايجابياتها وسلبياتها والعوائق التي تحد من فعاليتها كالتعرفة الكمركية او السياسات المقيدة الأخرى الأمر الذي يتطلب دراسة تلك المواضيع بشكل مفصل مستقبلا.
الكلمات المفتاحية: الصادرات، الإستيرادات ، الناتج المحلي الإجمالي، صافي الصادرات، النمو ألإقتصادي ، التجارة الخارجية.

Corresponding Author: E-mail: drabdulkarem3@gmail.com

المقدمة

يتمتع العراق بوفرة الموارد الطبيعية والبشرية والتي تشكل عناصر الأنتاج الضرورية لكل عملية انتاج مما يعني هناك الأمكانيات الكبيرة لتحقيق اهداف الاقتصاد الكلي ولاسيما في التنمية والنمو من خلال تهيئة جميع العناصر الفعالة المؤثرة على التوازن الاقتصادي والنمو وتأتي التجارة الخارجية بجانبيها الصادرات والإستيرادت في مقدمة تلك العناصر كونها تؤثر في جانب العرض الكلي من خلال الأستيرادات والتي تعد مؤشرا مهما أيضا على رفاهية المجتمع وعلى اتجاهات السياسة الاقتصادية في مجال الإستثمار أيضا بتخصيص جانب مهم من الإستيرادات لأستيراد السلع الراسمالية الضرورية لتكون راس المال والذي يعد عنصرا حيويا في التاثير على النمو الإقتصادي . كما ان الجانب الآخر من التجارة الخارجية المتمثل بالصادرات يمثل احد عناصر الطلب الكلي المؤثر في النمو الاقتصادي.
فكلا الجانبين الأستيرادات والصادرات يشكلان طرفين مهمين لتحقيق التوازن الاقتصادي ومنع او معالجة أي مشكلة إقتصادية يتعرض لها اقتصاد الدولة .
لذلك تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع لتكوين صورة واضحة عن مواطن الأيجابيات والسلبيات في الاقتصاد العراقي ووضعها امام أصحاب القرار الاقتصادي لأتخاذ السياسات الاقتصادية الصحيحة والملائمة لتحقيق الأهداف المرغوبة في النمو والإستخدام .

المبحث الأول
منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث

نظرا لما يتمتع به العراق من موارد طبيعية وفيرة يبرز التساؤل هل استثمر العراق موارده بالشكل الأمثل لتنمية تجارته الخارجية وتنويعها بما يساهم في النمو الاقتصادي.

ثانياً: أهمية البحث

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في اقتصاد أي دولة كونها تتضمن جانبين الصادرات والأستيرادات حيث تؤثر على العرض والطلب الكلي في الاقتصاد ولذلك فان البحث في هذا الموضع يشكل أهمية كبيرة لأصحاب القرار الاقتصادي والسياسي لأتخاذ السياسات الملائمة لتحقيق اهداف الاقتصاد الكلي.

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث الى معرفة تطور التجارة الخارجية للعراق بجانبيها الصادرات والأستيرادات وأهميتها في النمو الاقتصادي خلال مدة ٢٠١٠ لغاية ٢٠٢٤.

رابعاً: مجال البحث وحدوده

يتناول البحث موضوع التجارة الخارجية بجانبيها الصادرات والأستيرادات لبيان مدى تطورها وأهميتها في تحقيق احد اهم اهداف الأقتصاد الكلي وهو النمو الأقتصادي خلال مدة اكثر من عقد من السنين حيث ان الصادرات تمثل احد عناصر الطلب الكلي الى جانب عناصر أخرى مثل الإستثمار والإنفاق الحكومي والإستهلاك تمثل المتغيرات المستقلة المؤثرة في النمو وألإستخدام لذلك فان البحث لا يتناول العناصر الأخرى وتحتاج الى بحث مستقل كما لا يتناول البحث مواضيع عميقة تتعلق

بالتجارة الخارجية مثل بنية الصادرات وبنية الإستيرادات وشروط التجارة واتجاهات التجارة .وهي مواضيع لا غنى عنها يجب بحثها في بحوث مستقلة بالمستقبل .
بينما تمثل الإستيرادات احد عناصر العرض الكلي ولها مؤشرات ودلالات اقتصادية مهمة.

خامساً: منهجية البحث

يستند البحث على منهجية البحث العلمي في الإستقراء وإستخدام ألأدوات الإحصائية والرياضية في التحليل خلال مدة زمنية محددة تتجاوز العقد من الزمن وذلك للتوصل إلى نتائج مهمة تخدم هدف البحث.

سادساً: فرضية البحث

من المؤكد ان التجارة الخارجية لها تاثير كبير على تحقيق اهداف الأقتصاد الكلي والنمو والأستخدام لذلك يبرز التساؤل هل ان التجارة الخارجية في العراق حققت نموا كميا ومؤثراً ومرافقا للنمو الأقتصادي ام لم يكن لها أهمية.

سابعاً: محاور البحث

من اجل دراسة الموضوع بشكل علمي ومنهجي فقد تضمن البحث عدة محاور وهي
١ . التعريف بالتجارة الخارجية والجانب النظري لها .
٢ . واقع التجارة الخارجية للعراق وتطورها .
٣ . أهمية التجارة الخارجية للعراق في النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني
التعريف بالتجارة الخارجية والأساس النظري لها

اولاً: التعريف بالتجارة الخارجية
تعكس التجارة الخارجية العلاقات الاقتصادية بين الدول وفي ظل التطور الكبير والمتسارع في وسائل الأتصالات والمواصلات وتكنولوجيا المعلومات وادوات الذكاء الأصطناعي والشبكات الألكترونية والإختراعات المذهلة في انتاج السلع والخدمات ووسائل الدفع الألكترونية أصبح للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في توثيق العلاقات الاقتصادية بين الأمم وأصبحت وسيلة مؤثرة في المجتمعات المختلفة وازداد التنافس بين المنتجين لفتح أسواق جديدة والدخول اليها لتحقيق المكاسب الاقتصادية وكذلك السياسية .
كما تطور علم الاقتصاد عبر الزمن بشكل بطيء فقد ازداد اهتمام الباحثين بدراسة التجارة الخارجية بعد الثورة الصناعية وفي مقدمتهم ادم سميث وريكاردو وغيرهم حاولوا تفسير عملية التبادل التجاري بين الدول ووضع نظريات علمية لذلك .
ان التجارة الخارجية هي التي تمثل فعالية المبادلة احدى الفعاليات ألإقتصادية الرئيسية التي يمارسها الأنسان وهي الإنتاج والتوزيع والإستهلاك والمبادلة .
بعد عملية الأنتاج يتم توزيع قيمة الناتج بين العناصر التي ساهمت فيه ثم تتم فعالية الإستهلاك وبعد ان يحصل الفائض من السلع والخدمات تتم فعالية المبادلة وهكذا وبشكل منطقي وكما عند الأفراد فان الدول التي تنتج سلع وخدمات تبيع ما يفيض عن حاجتها المحلية وتشتري ما تحتاجه من سلع وخدمات لا تستطيع انتاجها .
هناك العديد من تعريفات التجارة الخارجية ويمكن القول بانها عملية تبادل تجاري بين السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل .
كما تعرف بانها احد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية متمثلة في تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال وعناصر العمل ((حمدي ، ٢٠٠٠، الصفحات ١٣-١٤)

الآ اننا نعتقد ان مفهوم التجارة الخارجية يتعدى ذلك وهي احدى الفعاليات ألإقتصادية التي يمارسها الإنسان لتبادل السلع والخدمات بين الدول والمجتمعات لأسباب ولغايات عديده تنصب بالمحصلة

النهائية لتحقيق التوازن الاقتصادي و النمو والإستخدام وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والإجتماعية للناس .

ثانياً: ألأساس النظري للتجارة الخارجية .

تختلف الدول في مدى توفر الموارد الطبيعية والبشرية فيها كما تختلف في تكاليف انتاج السلع فيما بينها وذلك يرجع الى العديد من العوامل .
وقد ظهرت الكثير من الكتابات , والأفكار التي حاولت دراسة التبادل التجاري ووضع افضل السياسات والأساليب لتحقيق المكاسب وتعزيز قوة الدولة من خلال التجارة الخارجية ابتداءا من انصار التجاريين والطبيعين مثل (ديفيد هيوم) الذي كان يدعو الى الحرية التجارية ومنع وضع القيود تجاهها . (عزت، ٢٠٠٥، الصفحات ١٩-٣١)
ثم ظهرت كتابات اكثر تقدما قي تفسير كيف ولماذا تتخصص الدول في انتاج السلع ومبادلتها بغيرها من السلع مع دول أخرى منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر ولاسيما كتابات آدم سميث . حيث اعتبر ريادا في وضع أسس التجارة الخارجية العلمية الصحيحة وريكاردو وسميت تلك الفترة فترة الكلاسيك او التقليديون .
حيث ذكر ان تقسيم العمل والتخصص له منافع كبيرة في زيادة الأنتاج والتبادل التجاري وتحقيق المنافع منها . (أيمون ، ٢٠١٤، الصفحات ٣٤-٣٩) .

وقد أشار آدم سميث الى ان ألإستهلاك هو الغاية والغرض الوحيد من كل إنتاج . (Samuelson & Nordhaus, 2009, p. 30) .

ان اقتصاديات العالم اليوم تعتمد بشكل كبير على التخصص في الأنتاج والتصنيع وهذا كان سبب تمكن اليابان من تنمية انتاجها وتحقيق المكاسب الكبيرة من التجارة .

ان التخصص يساعد على زيادة إنتاجية العمل وزيادة التبادل التجاري بين الدول وزيادة الأستهلاك ورفع مستويات المعيشة وزيادة الرفاهية الاقتصادية .

ان الميزة الرئيسية للتجارة الدولية هي انها تساعد على توسيع نطاق التجارة فلو تم اجبار الناس على استهلاك ما ينتجونه محليا فقط فان العالم سيصبح اكثر فقرا تصور ان الأمريكيين سوف لن يستطيعوا استهلاك الموز مثلا وان الناس في اغلب العالم سوف لن يستطيعوا الأستمتاع بمشاهدة الأفلام الأمريكية .

لقد ظهرت نظريات عديدة عبر الزمن لتفسير التجارة الدولية بشكل علمي ومنها نظرية التوازن التلقائي ل (ديفيد هيوم) ونظرية الميزة المطلقة او النفقات المطلقة ل (آدم سميث) ونظرية الميزة النسبية او النفقات النسبية او المقارنة ل (ديفيد ريكاردو) ونظرية القيم الدولية ل (جون ستيوارت ميل) ونظرية الوفرة النسبية لعوامل الأنتاج (هيكشر واولين) ونظرية تعادل أسعار عناصر الأنتاج (هيكشر –اولين – ساموبلسون) ونظرية تشابه الأذواق (Staffan Linder) ونظرية دورة حياة المنتوج (Vernon) والنظرية التكنولوجية (H-G Johnson) . (غنية ، ٢٠١٨-٢٠١٩)

ومن كل ما سبق من نظريات نجد ان الدول ماتزال تتوسع في نطاق التبادل التجاري لمحاولة تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية تتعلق برفاهية الأنسان وتعزيز العلاقات بين الدول الأمر الذي ينعكس على جوانب اخرى سياسية وثقافية وعلمية.

ان السبب الأكثر أهمية في قيام التجارة الدولية هو الأختلاف في تكاليف الأنتاج بين الدول (Samuelson & Nordhaus, 2009, p. 341)

وهذا يتضح بشكل كبير في اختلاف أجور العمل من دولة لأخرى واجور العمل تعد جزء من تكاليف الأنتاج . وهذا يؤدي الى اختلاف في أسعار المنتجات من دولة لأخرى وهذا يؤدي الى سهولة التبادل التجاري بين الدول.

ان التخصص مايزال يعتبر أساس التجارة الدولية فالدول تستطيع تصدير السلع والخدمات التي تنتجها بكفاءة (أي بتكلفة زهيدة) وتستورد السلع والخدمات التي تنتجها دول أخرى بكفاءة اكبر . (Slavin, Macroeconomics, 2009, p. 172)

ثالثا واقع التجارة الخارجية للعراق وتطورها

تتكون التجارة الخارجية من جانبين الصادرات والإستيرادات فالصادرات تمثل جزء من الإنفاق الكلي للدولة وتمثل أيضا جزء من الطلب الكلي في الاقتصاد وجزء من أستخدام الموارد فهي مؤشر الى جانب العوامل الأخرى في الطلب الكلي من إستهلاك وإستثمار وإنفاق حكومي على مدى فاعلية سياسة تخصيص الموارد بين المكونات المذكورة لتحقيق الأهداف المرغوبة في النمو والإستخدام .

أما ألإستيرادات قد يظن البعض بانها عامل من شانها اذا فاق الصادرات قد يحدث خللا في الميزان التجاري للدولة مما يخلق مشاكل اقتصادية واختلال في التوازن الاقتصادي وهذا قد يبدو للوهلة الأولى صحيحا ألآ ان الإستيرادات تمثل عنصرا مهما من عناصر العرض الكلي وبذلك هي مؤشر مهم على رفاهية المجتمع وأيضا مؤشرا على سياسة الدولة في توفير السلع الراسمالية الضرورية للنمو الاقتصادي.

فالإستيرادات تساهم بصورة غير مباشرة في رفع معدلات الدخل القومي عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من الحصول على السلع الإستثمارية ومستلزمات الإنتاج اللازمة لعملية التنمية. (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٢٢-٢٠٢٣) .

ومن خلال الجدول (١) نلاحظ تطور التجارة الخارجية للعراق اذ نلاحظ ان قيمة الصادرات تطورت من 56,1 مليار دولار بالأسعار الثابتة عام ٢٠١٠ الى 95 مليار دولار عام ٢٠٢٢ وحققت معدل نمو سنوي للمدة من ٢٠١٠ لغاية ٢٠٢٢ بلغ 4 % بينما كانت قيمة الإستيرادات 48,5 مليار دولار عام ٢٠١٠ ازدادت بشكل طفيف الى 51,3 مليار دولار عام ٢٠٢٢ بلغ معدل نموها 0.4 % وهذا أدى الى ان يكون الميزان التجاري (الصادرات ناقص الإستيرادات)لصالح العراق إيجابيا عدا السنوات ٢٠١٥ و٢٠٢٠ حيث كانت استيرادات العراق اعلى من صادراته ولذلك حققت صافي الصادرات نموا كبيرا خلال المدة من ٢٠١٠ لغاية ٢٠٢٢ حيث بلغ معدل النمو السنوي 13,4%ا وهو معدل نمو مرتفع .

ونلاحظ ان صافي الصادرات قد ازداد من 7,6 مليار دولار عام ٢٠١٠ الى 43,7 مليار دولار عام ٢٠٢٢ وبمعدل نمو سنوي وصل الى 13,4 % وهو معدل نمو كبير .

رابعاً: أهمية التجارة الخارجية للعراق في النمو الاقتصادي

اصبح في عالم اليوم ان الول مهما كان حجمها وتنوع إقتصادها بحاجة كبيرة للتجارة الخارجية وأصبحت الدول على قناعة بالنظرية ألإقتصادية ان من الأفضل لأي دولة ان تصدر السلع والخدمات التي تنتجها بتكاليف اقل وتستورد السلع والخدمات التي تنتجها الدول الأخرى بتكاليف اقل .

وأصبحت التجارة الخارجية للكثير من الدول شريان حياتها الاقتصادية مثل اليابان وكوريا والمملكة المتحدة وسنغافورة وتايوان وحتى إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية اصبح يعتمد بشكل متزايد على استيراد السلع التي تنتجها دول أخرى مثل السيارات والصلب والمنسوجات والنفط وغيرها .

ولأن الحاجة أصبحت متزايدة للتمويل الدولي فان ذلك لابد ان يتم عبر التبادل التجاري فإذا كانت جميع دول العالم مكتفية ذاتيا فلن تكون هناك تجارة دولية ولن تكون هناك حاجة الى التمويل الدولي وإذا ماحصل ذلك فسيكون مستوى المعيشة في العالم أقل بكثير . (Slavin , Economics, 2011, p. 781) .

إن أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للعراق تتضح من خلال ما تشكله نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي ونلاحظ من الجدول (١) انها كانت متذبذبة بين اقل قيمة 29,6 % عام ٢٠١٦ الى 65,2 % عام ٢٠٢٠

وقد يرجع ذلك الى تذبذب أسعار النفط عالميا اذ من المعروف ان العراق يعتمد على النفط في اغلب صادراته ومع ذلك فهي نسبة مرتفع جدا مما يدل على ان الصادرات تشكل مكونا كبيرا من مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي وفي إستخدام الموارد والطلب الكلي إقتصاديا هو المتغير المستقل المؤثر على النمو الاقتصادي والإستخدام والعلاقة بينهما طردية إذ كلما ازداد الطلب الكلي كلما ازداد النمو الاقتصادي والإستخدام .

ومن ناحية أخرى نجد ان الصادرات كعنصر حيوي من عناصر الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي قد يكون في وقت آخر عنصرا سلبيا في حالة انخفاض الطلب الأجنبي على صادرات العراق لأي سبب كان كالتطور التكنولوجي الذي أدى ويؤدي الى ظهور سلع جديدة كالسيارات الكهربائية ووسائل النقل والمواصلات الأخرى التي من شانها تخفيض الإعتماد على النفط وهذا توجه اغلب دول العالم اليوم لأحلال السيارات الكهربائية محل السيارات التي تعمل بالوقود الطبيعي . وكذلك الأعتماد على الطاقة الشمسية والنووية وطاقة الرياح في توليد الكهرباء والتدفئة .

كل ذلك قد يؤدي الى فقدان هذا العنصر حيويته وأهميته مما قد يعرض الاقتصاد العراقي الى اختلال كبير ما لم يتم وضع ستراتيجية عملية لمواجهة مثل هذا الأحتمال وإيجاد البدائل في تنويع قاعدة الإنتاج وزيادته وفق خطط علمية للتقليل من الإعتماد على النفط وتنويع البنية الاقتصادية .

والتي من شانها تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الإستخدام ومكافحة البطالة وإيجاد فرص عمل جديدة تعتمد على استخدام كثيف لعنصر راس المال والتكنولوجيا المتطورة . والتي تؤدي حتما الى زيادة الطلب المحلي والخارجي والتاثير على النمو والإستخدام .

ان موضوع الصادرات يحتاج الى بحث اكثر عمقا ومستقلا للوقوف على مكوناتها وتحليلها ومعرفة مصادر قوة الطاقة الإنتاجية ووضع الخطط الستراتيجية لتطويرها وصياغة ستراتيجة فعالة لتخصيص الموارد واستخدامها بما يحقق أهداف الاقتصاد الكلي وكذلك معرفة اتجاه صادرات العراق نحو الدول الرئيسية وتعزيز العلاقات ألإقتصادية والتبادل التجاري بين العراق وشركائه الرئيسيين مما ينعكس إيجابيا على مجمل علاقات التعاون بين العراق ودول العالم في المجالات كافة السياسية والثقافية والعلمية والتجارية .

أما الجانب الآخر من التجارة الخارجية الإستيرادات فهي تشكل جزء من العرض الكلي في الاقتصاد وبذلك فهي عنصر مهم في تحقيق التوازن الاقتصادي وكذلك في تلبية حاجات الأفراد ومؤسسات الأعمال والحكومة من السلع والخدمات لاسيما تلك التي لايستطيع العراق انتاجها او يمكن إنتاجها ولكن بتكاليف اعلى من ما يمكن ان تنتجها دول أخرى فيتم إستيرادها .

فهي مؤشر أيضا على رفاهية الناس في الإستهلاك وهذا العنصر أيضا له دور فعال في زيادة النمو والإستخدام . وكذلك تعد الإستيرادات مصدرا مهما للسلع الإستثمارية الضرورية أيضا لزيادة الطلب الكلي والتاثير على زيادة النمو والإستخدام أيضاً .

نلاحظ من الجدول (١) ان قيمة الإستيرادات قد ازدادت من 48,5 مليار دور عام ٢٠١٠ الى 62,1 مليار دولار عام ٢٠١٥ لكنها عادت فانخفضت في الأعوام التالية ثم ازدادت عام ٢٠١٩

ثم عادت فانخفضت فكانت متذبذبة وغير مستقرة طيلة مدة البحث الا انها حققت نموا بمعدل سنوي بلغ 0,42 % وهو اقل من معدل نمو الصادرات .

اما أهمية الإستيرادات فنلاحظ ان نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي كانت تتراوح بين 26,6% وبين 40,3 % وهي نسب تعتبر عالية أيضا مما يدل على انها مصدر مهم من مصادر العرض الكلي (وهذا يحتاج الى بحث مكونات الإستيرادات) بشكل تفصيلي اكثر وتحليلها لوضع الخطط الستراتيجية لتطويرها وحسب حاجة خطط التنمية القومية طويلة الأمد وبما يعزز العلاقات الاقتصادية بين العراق ودول العالم المختلفة وهذا أيضا يتطلب دراسة موضوع مصادر الإستيرادات وأهمية الشركاء التجاريين للعراق .

ان الفقرة الأخرى التي نلاحظها من الجدول (١) هو صافي الصادرات (الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الأستيرادات) فلها أهمية كبيرة في التحليل الاقتصادي .

وتعرف أيضا بالميزان التجاري فاذا كانت قيمة الصادرات اكبر من قيمة الإستيرادات كانت النتيجة إيجابية وهنا يحقق البلد فائضا في الميزان التجاري واذا كانت قيمة الصادرات اقل من قيمة الإستيرادات تكون النتيجة بالسالب ويسمى (العجز التجاري) وهذا يؤدي الى ان تكون شروط التجارة (مصطلح إقتصادي يعني المعدل المرجح لأسعار الصادرات مقسوم على المعدل المرجح لأسعار الإستيرادات)في غير صالح البلد .

أي ان قيمة دولار واحد من صادرات الدولة سوف لا يمكنه من شراء نفس قيمة الاستيرادات التي كان يستطيع شرائها سابقا .

وفي التحليل الاقتصادي نجد ان صافي الصادرات تكون احد مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد والذي يؤثر على النمو والإستخدام

ومن خلال الجدول (١) نلاحظ ان قيمة صافي الصادرات في العراق كانت سالبه في السنوات ٢٠١٥ و٢٠٢٠ مما يعني ان قيمة الإستيرادات كانت اعلى من قيمة الصادرات وان الميزان التجاري لم يكن في صالح العراق بينما سجلت قيمة صافي الصادرات في السنوات الأخرى قيمة موجبة وعلى الرغم من انها لم تكن تتغير بصورة متناسقة سنويا وانما بصورة متذبذبة وهذا يرجع على

الأغلب الى تقلب أسعار النفط الذي يشكل معظم صادرات العراق ومع ذلك حققت صافي الصادرات نموا كبيرا خلال المدة من ٢٠١٠ لغاية ٢٠٢٢ اذ بلغ معدل النمو 13,4 % سنويا وهذا معدل مرتفع يمكن ان يساهم في نمو الاقتصاد العراقي .
وقد انعكس تقلب قيمة صافي الصادرات على نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي كما هو واضح في العمود (٦) من الجدول (١) وأيضا يتضح انها كانت مرتفعة .
اما الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد مؤشرا مهما على النمو الاقتصادي فنلاحظ ان قيمته كانت تزداد خلال المدة من ٢٠١٠ لغاية ٢٠١٩ حيث انخفضت بعدها لكنها كانت اعلى بكثير من قيمتها في بداية ٢٠١٠ حيث ارتفعت من (120,5) مليار دولار الى (١٩٣) مليار دولار تقريبا عام ٢٠٢٢ وحقق معدل نمو بلغ (3,6 %) سنويا وهو معدل مرتفع .
ومن كل ما سبق نجد ان معدل نمو صافي الصادرات المرتفع (13,4 %) رافقه معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي اقل بكثير (3,6 %) مما يعني ان صافي الصادرات وتطورها لم تكن بمستوى فعال جدا للتاثير على زيادة النمو الاقتصادي وهذا يتطلب دراسة باقي عناصر الطلب الكلي في بحث او بحوث أخرى مثل تطور الإستهلاك والإستثمار والإنفاق الحكومي كعناصر للطلب الكلي ودراسة مدى تاثيرها على النمو الاقتصادي باعتبارها عوامل ومتغيرات مستقلة مؤثرة على النمو والإستخدام .

جدول (١) تطور التجارة الخارجية للعراق للمدة ٢٠١٠- ٢٠٢٢ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٥ بالدولار الأمريكي)

السنة	الصادرات (١)	نسبة الصادرات الى GDP *(٢)	ألإستيرادات (٣)	نسبة الإستيرادات الى GDP % *(٤)	صافي الصادرات (٥)	نسبة صافي الصادرات الى GDP % *(٦)	GDP (٧)
2010	56,173,635,645	٤٦,٦	48,568,950,791	40,3	٧,٦٠٤,٦٨٤,٨٥٤	٦,٣١	120,516,489,077
2011	65,282,225,028	٥٠,٣	40,790,886,826	31,47	24,491,338,202	١٨,٩	129,611,062,058
2012	77,069,792,406	52,18	50,389,328,425	34,12	26,680,463,981	١٨,٠٧	147,674,865,858
2013	71,415,159,217	44,9	49,958,213,358	31,43	21,456,945,859	١٣,٥	158,939,311,490
2014	71,130,387,488	44,66	54,872,013,205	34,45	16,258,374,283	10.2089	159,252,666,8
2015	61,142,814,964	36,66	62,141,028,595	37,26	-٩٩٨,٢١٣,٦٣١	-0.59	166,774,104,911
2016	56,309,038,163	29,67	53,046,702,949	27,95	٣,٢٦٢,٣٣٥,٢١٤	١,٧٢	189,768,033,763
2017	67,465,178,287	36,21	51,449,858,035	27,61	١٦,٠١٥,٣٢٠,٢٥٢	٨,٦	186,314,766,363
2018	84,071,305,596	43,96	51,509,192,869	26,93	32,562,112,727	١٧,٠٣	191,222,082,047
2019	84,077,756,782	٤١و٤٩	68,359,417,461	33,57	١٥,٧١٨,٣٣٩,٣٢١	7.72	203,582,220,269
2020	50,853,894,902	٢٨و٦٥	54,984,830,652	30,98	-٤,١٣٠,٩٣٥,٧٥٠	-2.3	177,479,551,293
2021	74,269,234,680	41,19	48,120,861,175	26,69	٢٦,١٤٨,٣٧٣,٥٠٥	١٤,٥	180,289,750,729
2022	95,088,936,720	49,28	51,360,118,158	26,62	٤٣,٧٢٨,٨١٨,٥٦٢	٢٢,٦٧	192,925,800,021
معدل النمو السنوي ** %	**4.04**		**0.42**		**13.45**		**3.61**

المصدر (United Nations Deparment Of EconomicAnd Social Affairs Statistics, 2024)

** تم استخراج معدل النمو حسب المعادلة الآتية : $\frac{\ln yt - \ln y0}{t}$ حيث ان $\ln yt$ القيمة في آخر المدة وان $\ln y0$ القيمة في بداية المدة وان t طول المدة الزمنية

*تم استخراجها من قبل الباحث

مخطط (١): تطور التجارة الخارجية في العراق ٢٠٢٠-٢٠٢٢

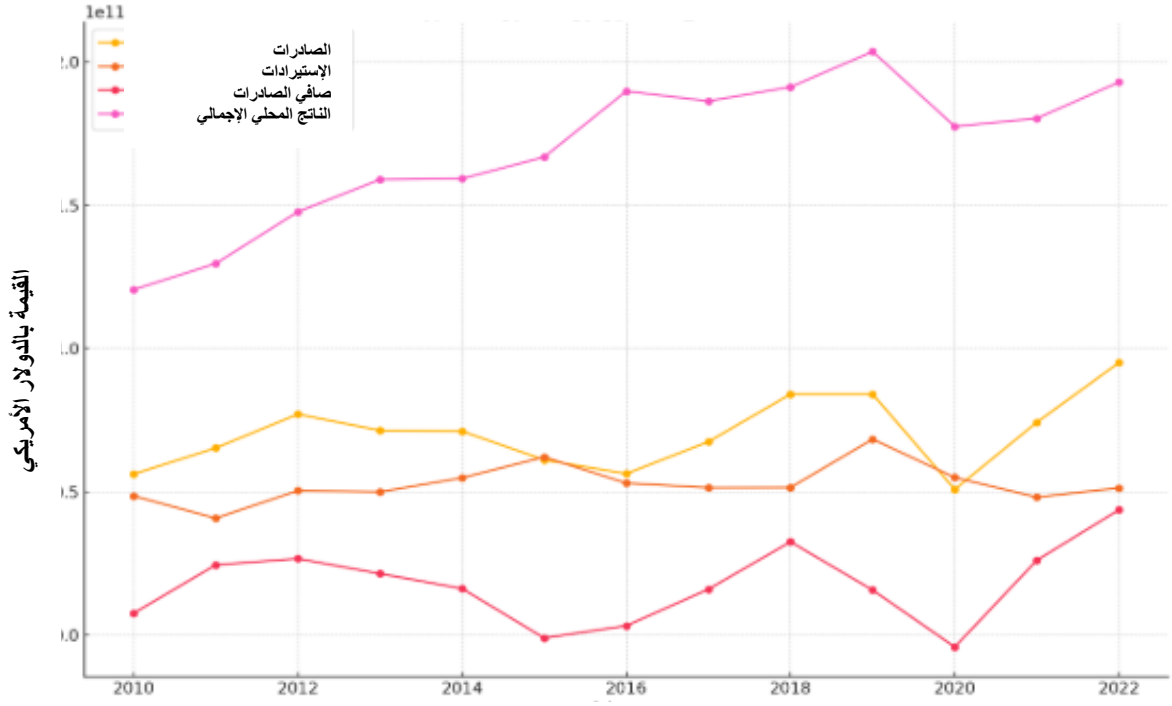

الخاتمة

تعتبر التجارة الخارجية عنصرًا حيويًا في نمو الاقتصاد العراقي. لما يتمتع به من وفرة الموارد الطبيعية والبشرية التي تمنحه الإمكانيات الكبيرة لأنتاج مختلف السلع والخدمات بكفاءة كبيرة وبتكاليف اقل وبالتالي إمكانية تصديرها للخارج واستيراد السلع والخدمات التي تنتجها الدول الأخرى بكفاءة افضل وبتكاليف اقل .

أن التجارة الخارجية بجانبيها الصادرات والإستيرادات لها أهمية كبيرة كون الإستيرادات تشكل احد عناصر العرض الكلي والموارد في الاقتصاد ومؤشرا على رفاهية الناس في الأستهلاك وكذلك مؤشرا على توجهات السياسة الاقتصادية نحو التنمية من خلال استيراد السلع الراسمالية الضرورية للأستثمار .

اما الصادرات فهي احد عناصر الطلب الكلي واستخدام الموارد وتخصيصها بفعالية لتكون احد العوامل المهمة المؤثرة على النمو والإستخدام .

ولمحددات التوسع في البحث اقتصر البحث على بيان أهمية كل من الصادرات والإستيرادات دون البحث في تفاصيل بنية كل منها للوصول الى حقائق ومؤشرات تخدم السياسات الاقتصادية باتجاه تحقيق التنمية وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع دول العالم الأخرى.

النتائج

توصل البحث بالرغم من محدوديته الى بعض النتائج المهمة وهي :

١. حققت كل من الصادرات والإستيرادت نموا كبيرا خلال مدة البحث ٢٠١٠ -٢٠٢٢ مما ساهمت بشكل واضح في النمو الاقتصادي.
٢. حققت صافي الصادرات نموا اعلى بكثير مما حققه الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من تقلب قيمتها بين الأرتفاع والأنخفاض وقد يرجع ذلك الى تقلب أسعار النفط وهو السلعة الرئيسية في قائمة صادرات العراق.
٣. ارتفاع نسبة كل من الصادرات والإستيرادات من الناتج المحلي الأجمالي الأمر الذي يظهر أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي.
٤. على الرغم من ان ارتفاع نسبة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي تعد مؤشرا على أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي الآ ان ذلك يعد في نفس الوقت مؤشرا على إمكانية تعرض الاقتصاد العراقي الى أزمات محتملة واختلال يسبب مشاكل إقتصادية نتيجة انكشافه على العالم الخارجي واحتمالات تقلبات الأسعار العالمية وأسعار الصرف.

التوصيات

١. ضرورة التعمق في اجراء البحوث العلمية ودراسة بنية التجارة الخارجية من حيث مكونات كل من الصادرات والإستيرادات واتجاه الصادرات ومصادر الإستيرادات لمعرفة شروط التجارة وتحليل واقعها وتطورها بما يخدم التخطيط الاقتصادي لوضع سياسات إقتصادية فعالة.
٢. الاهتمام بتطوير مؤسسات الإحصاء واعداد البيانات الضرورية امام الباحثين وشكل تفصيلي لتحليلها واجراء البحوث الدورية العلمية بما يخدم اتخاذ الإجراءات المناسبة.
٣. دراسة القيود المفروضة على حركة التجارة الدولية ولاسيما الضرائب أو التعرفة الكمركية او وسائل الحماية الأخرى التي من شانها عرقلة تطور التجارة والإستفادة من منافعها.
٤. ضرورة تطوير بنية الاقتصاد العراقي وتنويع القاعدة الإنتاجية وعدم إقتصارها على تصدير المواد الخام ولاسيما النفط لتقليل الأنكشاف الاقتصادي امام العالم ولتجنب التعرض لأزمات اقتصادية قد تكون لها انعكاسات مضاعفة في كافة الميادين.
٥. ان دراسة بنية الاستيرادات بعمق يساعد على اتخاذ السياسات الاقتصادية الضرورية في الأستثمار بعد ان يتم تحديد الحاجة الى السلع الاستثمارية لاستيرادها واستثمارها في الأنفاق الحكومي ومؤسسات الأعمال لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الاستخدام.
٦. لا بد من دراسة اتجاهات التجارة العراقية من الصادرات والاستيرادات ولا سيما لمعرفة الشركاء التجاريين الرئيسيين للحصول على أفضل شروط للتجارة الخارجية.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

١- الجهاز المركزي للإحصاء. (٢٠٢٢-٢٠٢٣). المجموعة الإحصائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣. تاريخ الاسترداد كانون اول , ٢٠٢٤، من جمهورية العراق - وزارة التخطيط - الجهاز المركزي فلأحصاء : https://cosit.gov.iq/ar/?option=com_content&view=article&layout=edit&id=1470
٢- أيمون باتلر. (٢٠١٤). آدم سميث (الإصدار ٣٤-٣٩، المجلد الأولى). (علي الحارس، المترجمون) القاهرة، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والنشر.
٣- بن حركو غنية . (٢٠١٨-٢٠١٩). نظريات التجارة الدولية (المجلد بلا). قسنطينة ، الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة عبد الحميد مهري كلية العلوم الإقتصادية والتجارية فيم العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير.
٤- حمدي عبد لاعظيم . (٢٠٠٠). إقتصاديات التجارة الدولية. -، -، الأردن: دار النهضة للطباعة والنشر.
٥- عزت قناوي. (٢٠٠٥). مقدمة في التجارة الخارجية (المجلد بلا). القاهرة، مصر: دار العلم للنشر والتوزيع.

ثانياً: المصادر العربية المترجمة

1- Ben Harkou Ghania. (2018-2019). Theories of International Trade (Volume no. 1). Constantine, Algeria: Ministry of Higher Education and Scientific Research, Abdelhamid Mehri University, Faculty of Economics and Business Administration, Department of Economics and Management Sciences.
2- Central Statistical Organization. (2022-2023). Statistical Abstract 2022-2023. Retrieved December 2024, from the Republic of Iraq - Ministry of Planning - Central Statistical Organization: https://cosit.gov.iq/ar/?option=com_content&view=article&layout=edit&id=1470
3- Eamon Butler. (2014). Adam Smith (Issue 34-39, Vol. 1). (Ali Al-Haris, Translators). Cairo, Egypt: Hindawi Foundation for Education and Publishing.
4- Ezzat Qenawi. (2005). Introduction to Foreign Trade (Volume no.). Cairo, Egypt: Dar Al-Ilm for Publishing and Distribution.
5- Hamdi Abdelazim. (2000). The Economics of International Trade. -, -, Jordan: Dar Al-Nahda for Printing and Publishing.

ثالثاً: المصادر الأجنبية

1- Samuelson, P. A., & Nordhaus, W. D. (2009). *Economic* (Vol. 19 th ed). New York: McGraw-Hill/Irwin.
2- Slavin , S. L. (2011). *Economics* (Vol. 10 ed). New York, NY, United States.: McGraw-Hill/Irwin.
3- Slavin, S. L. (2009). *Macroeconomics* (Vol. 9th ed). New York , U,S.A: McGraw-Hill .
4- United Nations Deparment Of EconomicAnd Social Affairs Statistics. (2024). Retrieved from UN data Aworld Of information: https://data.un.org/Data.aspx?q=Iraq+datamart%5bSNAAMA%5d&d=SNAAMA&f=grID%3a103%3bcurrID%3aUSD%3bpcFlag%3a0%3bcrID%3a368#SNAAMA